

Status of UAE commercial law assessed

A workshop on assessing a report on the status of the UAE Commercial Law in light of the Mena Commercial Law Project was organised yesterday at the Emirates Towers hotel in Dubai under the aegis of the Dubai Chamber of Commerce and Industry. The report will be later integrated into one comparative report providing a forum for regional policy dialogue and peer-learning for stakeholders in the Mena region.

There are 1 clipping(s) in 1 part(s) with summary available in: English

Published on: 2/19/2009 Name: AMEInfo.com - Arabic
Country: United Arab Emirates
Language: English, Arabic



AME Info

www.ameinfo.com/arabic
أخبار الشركات

...Print

ورشة عمل لمناقشة القوانين التجارية في الإمارات

أقيمت في أبراج الإمارات بدبي ورشة عمل برعاية غرفة تجارة وصناعة دبي، لمناقشة التقرير التقييمي للقوانين التجارية الإماراتية الذي يأتي ضمن مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الذي يشرف عليه المركز العربي لحكم القانون والنزاهة بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

حضر ورشة العمل سعادة المهندس حمد بوعيم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي، والدكتور حبيب الملا، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة حبيب الملا للمحاماة والاستشارات القانونية وحشد من القانونيين والمهتمين من أصحاب الشركات والمؤسسات العاملة في دبي.

سلطت ورشة العمل الضوء على القوانين الاقتصادية والتجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة مع تحليل للنظام القانوني والاقتصادي والقوانين المكتوبة والمطبقة وتأثيرات هذه القوانين على النمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في خلق بيئة محفزة للأعمال.

جاء التقرير التقييمي للقوانين التجارية الإماراتية بعد دراسات مكثفة للقوانين الرسمية والمراسيم والقرارات الحكومية والوزارية والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما احتوى التقرير على دراسات معمقة أجرتها جهات معتمدة تشمل جامعات وخبراء ومؤسسات دولية وجمعيات غير حكومية وشركات اقتصادية وإحصائية.

يعتمد التقرير الذي عمل عليه الدكتور حبيب الملا بالتعاون مع فريق عمل إماراتي على سلسلة من المقابلات التي أجريت مع شخصيات رفيعة المستوى تمثل مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مسؤولين من مؤسسات وشركات خاصة تعمل في المجال القانوني.

جرى خلال الورشة مناقشة خلاصات وتوصيات التقرير مع المشاركين وبحث الإجراءات المتوجب اتباعها في تنفيذ التوصيات الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تعزيز القوانين التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

قال حمد بوعيم أن رعاية غرفة تجارة وصناعة دبي لورشة العمل يأتي في إطار جهود ورئاسة الغرفة في تمثيل ودعم وحماية مصالح مجتمع الأعمال في دبي عبر توفير منبر لمجتمع الأعمال للإطلاع على القوانين التجارية التي تنظم أعمالهم، وطرح آرائهم ومقترحاتهم وتبادل المعلومات التي تفيدهم في تطوير أعمالهم.

أشاد بوعيم بجهود المركز العربي لحكم القانون والنزاهة والفريق العامل على التقرير الإماراتي، معتبراً أن المشروع يمثل خطوة إلى الأمام في سبيل دعم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات عبر نشر الوعي حول القوانين التجارية مما يساهم على خلق بيئة محفزة للأعمال في الدولة.

بدوره أشاد الدكتور وسم حرب، المؤسس والمؤثر العام للمركز العربي لحكم القانون والنزاهة أن خصوصية هذا العمل تنبع من مقاربة البيئة القانونية للأعمال والتجارة من من زاويتين، الأولى تعتبر البيئة القانونية لا تعني فقط التشريعات الموجودة والتي تدرس الأعمال التجارية والاستثمار، إنما أيضاً الجهاز القضائي وجسم المحاماة ومدربي القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما الزاوية الثانية فهي مقاربة منهجية تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية والمنهجيات العملية للتصاغات التشريعية لا سيما ما يسمى "تقييم الأثر التشريعي". وأضاف قائلاً: "إن دبي نموذج صالح لوضع دراسة استشرافية من شأنها تعزيز البيئة القانونية للأعمال والتجارة ولا سيما مع الأزمنة العالمية الخائفة التي نتوقع من دبي مواجهتها بنجاح".

قال الدكتور حبيب الملا: "في الوقت الذي بدأت فيه تتكشف تأثيرات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، نتطلع من خلال مشروعنا الذي جاء في الوقت والزمان المناسب لبيئة ونظام قانوني يناقش العقبات والفرص الحالية". وأضاف أن فريق العمل يتعاون مع القطاعين العام والخاص للوصول إلى سلسلة موجهة نحو الحوار ومقاربة شاملة وبناءة للإصلاح.

يشمل المشروع تعزيز القوانين التجارية في أربع دول عربية هي لبنان والإمارات وتونس واليمن حيث سيتم تجميع التقارير التحليلية لكل دولة في تقرير إقليمي شامل يوفر قاعدة صلبة للحوار الإقليمي والتقاشات البناءة في مجال القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي بشأن القضايا القانونية التجارية الرئيسية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي، فضلاً عن بناء القدرة على زيادة الاستخدام الصحيح والفعال للآليات حل النزاعات التجارية وتعزيز وإصلاح القانون التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعم وتشجيع بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية تفضي على المدى القصير إلى نمو اقتصادي في قطاعات معينة. كما يقوم المشروع بدعم

مشاركة القطاع الخاص في صنع السلسلة العمة وتعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص والشركات لدعم إصلاح القانون التجاري.

Circulation and ad data supplied by:

MediaSource

MEDIAWATCH
Middle East